عدم الجواز في شروح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)
قراءة صوتية وصرفية في بعض المصاديق

أ . م .د.غفران حمد شلاكه
جامعة القادسية / كلية الآداب

تأريخ التقديم: ١/ ٥/ ٢٠٢٢ تأريخ القبول: ١/ ٦/ ٢٠٢٢

المقـدّمة

يمثل عدم الجواز حكما معيارياً في نظام اللغة، ولا جرم انَّ هذا الحكم يقابل الوجه الاخر للقاعدة النظامية (الجواز) فكان أظهر تجليات هذه الثنائية. لا ريب ان عدم الجواز ارتبط الى مسوغات هي اقرب الى الصناعة الصرفية منها الى الاستعمال، فمنها ما ارتبط بالاصالة في البناء، أو انتفاء العلة، أو مفارقته للقياس وغيرها.

وقُسم البحث على فقرات هي:

الاولى: عدم جواز نقل الحركة في المهموز على زنة (أَنْفَعَل).

الثانية: عدم جواز ابدال السين زاياً بعد العين او الغاء أو القاف.

الثالثة: عدم جواز الضَّم والاشمام فيما كان قبله مكسوراً.

الرابعة: عدم جواز القلب والادغام في (فُعَّل).

أن حيازة مرجعيات عدم الجواز في هذه المصاديق متنوعة العلل ، ومختلفت التسويغات ولا يمكن جمعها تحت حيازة واحدة ، وحاولت جاهدة ان اشفع توجيه الاوائل بتوجيه من الدرس الصوتي الحديث، لأقف على التساوق والفرق بينهما في حيازة التصور والفهم.

النقص من طباع الانسان وسجاياه، فالكمال لله عزّ وجّل. والحمدُ لله ربّ العالمين

الملخص

يمثل عدم الجواز حكما معيارياً في نظام اللغة، ولا جرم انَّ هذا الحكم يقابل الوجه الاخر للقاعدة النظامية (الجواز) فكان أظهر تجليات هذه الثنائية. لا ريب ان عدم الجواز ارتبط الى مسوغات هي اقرب الى الصناعة الصرفية منها الى الاستعمال، فمنها ما ارتبط بالاصالة في البناء، أو انتفاء العلة، أو مفارقته للقياس وغيرها.

وهذا البحث يسلط الضوء على المحاور التي يقع فيها هذا الحكم، والعلل التي أدت اليه، مستعينة بتوجيهات الدرس الصوتي الحديث. أرجو من الله التوفيق

Summary

The inadmissibility represents a normative ruling

in the language system, and there is no offense that this ruling corresponds to the other side of the regular rule (permissibility), and it was the most visible manifestation of this duality. Undoubtedly, the inadmissibility is linked to justifications that are closer to the morphological industry than to use, some of which are linked to originality in construction, the absence of the cause, or its paradox of analogy and others.

This research sheds light on the axes in which this ruling is located, and the reasons that led to it, using the directives of the modern audio lesson. I ask God for success

الاولى : عدم جواز نقل الحركة في المهموز على زنة (انْفَعَل)

ان المتأمل في المدونة الصرفية يلحظ أن توصيف المزيد بحرفين (انْفَعَل) ونظائرها كانت على نظرتين هما:

الاولى: بلحاظ الفعل الرباعي:

قال ابن السراج : ((وليس على وزن ذوات الاربعة، وهو ما أسكن اوله ودخل عليه الف الوصل وهي تجيء ثمانية ابنية: انْفَعَلَ، افْتَعَلَ.... الاول: أنْفَعَلَ، هذا البناء يجيء للمطاوعة نحو: قطعتهُ فأنقطع....)).[١]

وقسَّم ابن يعيش تصريف الفعل بالزيادة على ثلاثة اقسام هي: موازن للرباعي على سبيل الالحاق، وموازن له من غير الحاق، وغير موازن له[٢]، والذي يهمنا من هذه الاضرب، الضرب الاخير، إذ قال:((الضرب الثالث: غير الموازن، هو عشرة ابنية: (تَفَعّل، وتَفَاعَل، و انَفَعَل...) منها اثنان ليس في أولهما همزة، وثمانية قد لزمت أولهما همزة الوصل، لسكونه، وانما سكنت أوائلها لئلا يتوالى فيها اكثر من ثلاثة متحركات، ألا ترى انَّ لو حرّكنا النون من (انْطَلَقَ)، والطاء واللام والقاف متحركات، لتوالي اربع متحركات، وذلك مفقود في كلامهم)).[٣]

لا جرم ان توالي المقاطع المتحركة من دون ان يفصل بينها بساكن يمثل ثقلاً في النطق: ((إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً، وكل كثيرٍ عدوٌ للطبيعة...))[٤]، ويبدو ان هذا التوالي ليس بالمكروه فحسب، بل هو مفقود في كلامهم.

وبهذا التصور قال ابن عصفور: ((واما الثلاثي المزيد فينقسم ثلاثة اقسام: قسم جاء على وزن

الرباعي وهو ملحق به، وقسم جاء على وزن الرباعي وليس بملحق به، وقسم لم يجئ على وزنه...)).[٥]

وقال في موضع آخر: ((الذي لم يجئ على وزن الفعل ما كان: على انفَعَل نحو انطَلَقَ...)).[٦]

لاشك انَّ ما ليس على وزن الرباعي ولا ملحقاً به يشكل ضرباً مختلفاً عن الضربين السابقين، فليس فيه أدنى مشابهه لهما، لانَّ وزن الرباعي كان حاضراً في هذين الضربين، وثمة فارق بين المتشابهين ينحصر انَّ فيما كان على وزن الرباعي وغير ملحق به يكون الوزن شكلياً – ظاهرياً – لا صرفياً فـ: (أفعَلَ) مثلاً يقابل (دَحْرَج) في عدد الحروف ونسق الحركات والسكون وليس في الوزن الصرفي، وليس الامر كذلك فيما كان على وزن الرباعي والملحق به[٧]، والآخر: بلحاظ الأصل الثلاثي:-

قال احمد بن مسعود ((واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي نحو أكرَمَ، وقَطَّعَ، وقَاتَل، وتَفَضَّلَ، وتَضَارَبَ، وانْصَرَفَ...)).[٨]

وقال العيني (٨٥٥هـ) : (أقول: لما فرغ من بيان ثلاثي، شرع في بيان منشعبة الثلاثي... واما الذي يزاد فيه صرفان، فخمسة ابواب... والثالث: أنْفعَلَ نحو: انصرف، الالف والنون فيه زائدتان، وأصله ان يكون مطاوعاً لفعّل، نحو: قطَّعته فانقطع) .[٩]

وليس بالمرضي قوله: ((أن يكون مطاوعاً لفعَّل نحو: قطَّعته فانقطع))، لأن (انْفَعَل) للمطاوعة تكون من (فَعَل): (وأما أوّله الهمزةُ مثل (انْفَعَل) بزيادة الهمزة والنون نحو : انْقَطَع أنقطاعاً)، وهو لمطاوعة (فَعَل) بالتخفيف نحو :قَطَعَهُ فانْقَطَعَ...) .[١٠]

وقال حسن باشا بن علاء الدين: ((لما فرغ من بيان أبواب الثلاثي المجرد شرع في بيان ابواب المنشعبة فقال:) واثنا عشر المنشعبة الثلاثي) المنشعبة الابنية المتفرعة من أصل بإلحاقه صرفٍ أو تكريره، إذا عرفت هذا فاعلم أنَّ الأفعال الزائدة على ثلاثة أصرف اصول على ثلاثة انواع: الاول : ما يزاد فيه حرف واحد، والثاني: ما يزاد فيه حرفان، والثالث : ما يُزاد فيه ثلاثة أحرف... أما الثاني فخمسة أبواب... والثالث: الانفعال نحو :أنْصَرَف انصرافاً، الالف والنون فيه زائدان، وأصله ان يكون مطاوعاً لـ (فَعَل)...)).[١١]

وهذا الوصف لا يخرج عن كونه تعليمياً، ويشول الاول من أول وهلة بلحاظ سبقه الزمني.

وبالعودة الى الصيغة نفسها (انْفَعَل)، نلفي نحوياً كبيراً مثل ابن يعيش يعلل زيادة النون في (انْفَعَل) بقوله: ((وأما في زيادتها للمطاوعة نحو

أنْفَعَل فذلك من قبل ان النون تناسب هذا المعنى، الا ترى ان النون حرف غُنِّيّ خفيف فيه سهولة وامتداد، فكانت حالة مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة؟))[١٢]. ولا أحسب أنّ هذا التعليل للزيادة يتصف بالشمولية، فما حال زيادتها في غير المطاوعة نحو: انسلخ الشهر، وانْطَلَقَ الفارس.

ثمة مزية لزيادة النون هي ان بادئة الهمزة والنون تحوّل الفعل المتعدي الى فعلٍ لازم، على العكس من بادئة الهمزة[١٣]، وهو ما عُبر عنهم بقولهم: ((... ولا يكون متعدياً البتةِ...)).[١٤]

وبالعودة الى علة التسكين- توالي اربعة متحركات- نجد انَّه توجيه عتيد قال سيبويه)): ... ومع هذا ايضاً انهم كرهوا ان يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة اربع متحركات، أو خمس ليس فيهن ساكن...))[١٥]، وهذا يضعنا أمام صور مكروهة تبدو انها الاصل (انَفَعَلَ)، بخمسة احرف كلهن متحركات وللتخلص من هذه الكراهة تم تسكين الحرف الزائد الثاني – النون فصارت : انَفَعَلَ وأقف على هذا التصور بنقطتين هما:-

١. التعسف في افتراض زيادة حرفين متحركين على بنية ثلاثية حروفها متحركة، لتصبح في حيز الكراهة.

٢. انتفاء الغرض من زيادة همزة الوصل، لأنّ الحرف الاول – النون- متحرك وليس بساكن.

ويمكن ان نخرج بتوصيف آخر هو أنّ سكون النون كان بلحاظ التعادل مع همزة الوصل المتحركة، فكانت الزيادة بحرفين الاول متحرك والاخر ساكن، وهذا التوصيف يجنبنا تصور الاصل المفترض قبل التسكين.

أنَّ السكون المتأصل في النون أدّى الى عدم جواز التخفيف في الهمزة مثال (أنْأَطَرَ)، بنقل حركتها، وحذفها، قال الرضي: ((.... ولا يجوز نقل الحركة في باب أنْأَطَرَ لالزامهم نون انْفَعَل السكون...))[١٦]، ولأمر ما قيّد الرضي سكون النون وباللازم ليبعد التصور القائم على أن سكونها جاء لكراهة توالي خمسة مقاطع متحركة، ولما كانت بهذا المنحى التصوري فأنه لا مدخل لنقل الحركة إليها لعلة لا تخرج عن: ((... لكراهة جعل ما ليس له أصل في الحركة كما له اصل فيها...)).[١٧]

وبانتفاء النقل انتفى جواز الحذف، إذ لا يكون الحذف فيها الا بعد نقل الحركة.

فهل يمكن أن نفيد مما ذكره الرضي فنجترح فهماً مفارقاً لعدم النقل هذا؟

قرَّ في المدونة الصرفية ثلاثة صور لاحكام الهمزة في كلمة واحدة هي:

١. ما أُلزِمَ تخفيفه لكثرة الاستعمال، وسمع فيه عدم التخفيف- الهمز- وبابه: يَرَى، و أَرَى، يُرِي، والاصل فيهن: يَرْأَى، و أَرْأَى، و يُرْئِي، نقلت حركة الهمزة الى الصحيح الساكن الذي قبلها، ثمَّ حذفت فصارت: يَرَى، و أَرَى، و يُرِي، وسمع فيه عدم التخفيف قال سيبويه: ((وحدثني ابو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أَرْآهم، يجئ بالفعل من رَأُيتُ على الأصل من العرب الموثوق بهم)).[١٨]

وليس من الصواب التضحية بما ورد عن الموثوق بلغتهم، وهذا يطيح بالالتزام المذكور.

٢. عدم التزام النقل- جاز النقل فيه- ومصداقه: يَنْأَى مضارع نَأَى: ((فأنه لم يلزم فيهما نقل الحركة وحذف الهمزة...)).[١٩]

٣. عدم جواز النقل، ومصداقه: أنْأَطَر تكشف هذه الاحكام عن نقاط هي:

أ- ان تخفيف الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها ليس بالامر الواجب، لانه حتى فيما كثر استعماله سُمع فيه عدم التخفيف.

ب- ان المقتضي للحذف غير قياسي، بل لقصد التخفيف.

ت- عدم الجواز في الصورة الثالثة يقابل الحكم بعدم وجوب النقل.

ث- صلة الصورة الاولى بالصناعة الصرفية، أشدَّ من صلتها بالاستعمال، يشي بأنَّ كل قوم اعتادوا تخفيفاً، أو تحقيقاً.

ج - المقابلة في الاحكام ففي الصورة الاولى خلص الحكم الى الالزام، وفي الثانية الى الجواز، وفي الثالثة الى العدم، وهي ضمن نقل الصرف من المعرفة الى الصناعة المعرفية.

ح- لا يمكن الركون الى علة كثرة الاستعمال كموجه لحذف الهمزة، اذ ما نقل عن قوم-أهل التحقيق- يوثق بلغتهم.

الثانية : عدم جواز إبدال السين زاياً بعد الغين أو الخاء أو القاف أو الطاء

هناك صورٌ في السين الواقعة بعد هذه الحروف الاربعة منها:

الاولى : ابدال السين صاداً خالصةً، وقد منحت هذه الصورة سمة الجواز: ((والسين اذا وقعت قبل غينٍ أو خاءٍ أو قافٍ او طاءٍ جاز ابدالها صاداً...)).[٢٠]

الاخرى عدم جواز ابدالها زاياً خالصةً الا فيها سمع: ((ولا يجوز قلب السين في مثلها زاياً خالصةً، الا فيما سمع نحو: الزراط....)).[٢١]

ويبدو أنّ عدم جواز إبدالها زاياً خالصةً مخصوص مع هذه الحروف، لان السين تبدّل زاياً خالصةً إذا كانت ساكنة وبعدها الدال مباشرةً نحو: يَسْدُل ـ يَزْدُل.

ويمكن ان نجترح توصيفاً لهذا العدم بمثابة القاعدة وهو: لا يجوز إبدال السين زاياً خالصةً اذا تقدمت السين على الغين أو الخاء أو الطاء أو القاف سواء أكانت السين ساكنة أو متحركة، أو كانت متصلة بهذه الحروف أو منفصلة بحرف أو حرفين او اكثر، وجواز الابدال فيها مقيد بما سُمِعَ فقط.

وأحسب أنّ بنا حاجة الى عرضٍ لصفاة هذه الاصوات الاربعة والزاي، لكي تتبين اوجه التشابه والتباين بينهما:

الغين: مجهور، مستعلي، غير مطبق، رخو، فخم.

الخاء: مهموس، مستعلي، غير مطبق، رخو، مرقق.

الطاء: مهموس، مستعلي، مطبق، مفخم، شديد.

القاف: مهموس، مستعلي، غير مطبق، مفخم، شديد .[٢٢]

اما الحرفان السين والزاي فمن صفاتهما:

السين: مهموس، رخو، مستفل، صفيري، غير مطبق.

الزاي: مجهور، رخو، مستفل، صفيري، غير مطبق.

ولله در المبرد في قوله: ((والحروف المستعلية: الصاد والضاد، والطاء، والظاء، والخاء ، والغين، والقاف- وانّما قيل: مستعلية، لأنها حروف استعلت الى الحنك الاعلى. وهي الحروف التي تمنع الامالة... إنَّما قلبوها- السين- وهذه الحروف بعدها، لئلا يكونوا في انحدار ثم يرتفعوا، واذا كانت قبلها فإنَّما ينحدر اليها انحداراً... ولم تكن الزاي ههنا، لأنها ليست بمستعلية)).[٢٣]

يكشف هذا النص عن الاتي:

١. ان وصف الزاي بأنه غير مستعلٍ هو وصف قارّ لا يغيره دخول الصوت في تركيب.

٢. تتجلى المفارقة بين الأصوات الاربعة السابقة والزاي في صفة الاستعلاء، وعدمها وهذا المرتكز المعرفي يمتد الى سيبويه إذ قال في قلب السين صاداً :

((تقلبها القاف اذا كانت بعدها في كلمة واحدة وذلك نحو: صقتُ وصبقتُ...لان الصاد تصعّد إلى الحنك الاعلى للإطباق)).[٢٤]

٣. ان الكراهة اللغوية التي تقف وراء إبدال السين صاداً هي الخروج من حرف مستفل إلى حرف مستعلٍ: ((اعلم ان هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموس مستفل، فكرهوا الخروج منه الى هذه الحروف، لثقله، فأبدلوا من السين صاداً.... وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء...))[٢٥]. وفي قولة (... ان هذه الحروف مجهورة ...)نظر لانه ليس على اطلاقه، فالخاء حرف مهموس .

٤. شبّه المبرد هذا التصعد بما يحصل في موانع الامالة، وهذا التشبيه كان تكأة لابي علي الفارسي في قوله: ((ويدلك على حسن ابدال الصاد من السين في (سراط) لما ذكرتُ لك من كراهية التصعيد بعد المستفل، وان من يقول: صويق، وصقتُ...ألا ترى أنهم لم يميلوا: نائق، وأمالوا نحو قادر، وقارب)).[٢٦]

٥. ثمّة أثر للموقعية لا تخطئة العين في جواز الابدال وعدمه هو التصدر وعدمه، وعدم الابدال لا يجوز في نحو: قِسْت وقسوة، لان هذا التتابع يستخف لانحداره بعد الاصعاد، وليس هو مثل: سراط لكراهية التصعيد بعد التسفل.

وهذا الإبدال كشف عن لغات متحققة فيه فرزت المدونة الصرفية لغة أو أكثر، واقصت الاخرى – الزاي الزائدة– قال أبو علي: ((فأما القراءة بالزاي فليس بالوجه، وذلك أنّ من قال في أَصْدَرَت: أَزْدَرت، وفي القَصْد: القَزْد، فأبدل من الصاد الزاي، فانه اذا تحركت الصاد نحو: صَدَرْت، وصَدَقت لم يبدل.

فإذا لم يبدلوا الصاد زاياً اذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط، مثل الدال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي إلا تبدل من السين الزاي في سراط من أجل الطاء، لانها قد تحركت كما تحركت في صدقت...)).[٢٧]

لا ريب أن السكون يضعف الحرف والحركة تقويه: ((.... قوية بالحركة فلما قويت لم تكن كالميتة الساكنة...))[٢٨]، أو أنّها تعاصت بالحركة عن الإبدال.[٢٩]

ومن الثابت أن القراءة بالزاي الخالصة نسبت الى أبي عمرو بن العلاء، وقد قُدِحَ بضبطها في السماع[٣٠].ونُسب الى حمزة

الكوفي قراءتان بطريقين مختلفين هما: عن طريق الكسائي إذ كان يبدل الصاد الساكنة فقط زياً، وعن طريق سليم ابن عيسى (١٨٨هـ) حكى هذا الابدال عنه في الساكنة والمتحركة.[٣١]

ويبدو أن الاقرب الى الواقع اللغوي ابدالها من الصاد المتحركة والساكنة، لأنه الاكثر في السماع، زيادة على أن قراءة حمزة الكوفي هي إبدال حرف مبدل أساساً فالأصل هو: سِراط، ثم أبدلت السين صاداً فصارت: صِراط ثم ابدال الصاد زياً: زراط ، فتوالى على الحرف إبدالان.

أما تفسير صورة القراءة بالزاي التي وصفت ((... فليس بالوجه...)) فقد قام على علة أخرى هي الجهر في الطاء – على حد وصف الاوائل- وللفصل سواء أكان بالحركة أو بالحرف، قال أبو علي: ((... فإذا لم يبدلوا الصاد زياً اذا تحركت مع الدال، وكانت الطاء في الصراط، مثل الدال في القصد في حكم الجهر، فكذلك ينبغي الا تبدل من السين الزاي في سراط من اجل الطاء، لأنها قد تحركت كما تحركت في صدقت، مع انَّ بينهما في (سراط) حاجزين...)).[٣٢]

ومنهم من قصرها على المؤاخاة بين الزاي والطاء في الجهر، قال جامع العلوم (٥٤٣هـ): ومن قرأ بالزاي، قال)): الزاي الى الطاء أقرب، لأنه حرف مجهور مثل الطاء)).[٣٣]

ان التأمل في هذه النصوص يجد أنها تضمر هاجساً تسويغياً لصورة من الاداء خرجت في ظاهرها عن ان تكون هي الوجه، ولا يكون هذا التسويغ الا بإضفاء صفة الاتحاد في الصفة إذ فيما يبدو قد القت عليها ظلالاً من المشروعية والقبول، ولا اجد للتسويغ الذي منح صفة (التوهم) – أي توهم الاصمعي فيما سمع عن أبي عمرو- في اداء هذه القراءة مشروعية.

والمشكل في وصف القدماء للطاء بالجهر، قال سيبويه: ((فأمّا المجهور فالهمزة، والالف... والطاء والدال، والزاي، والظاء.... وأما المهموس فالهاء..... والسين، والتاء، والصاد....))[٣٤]، فهل يمكن ان يكون ابدال السين وهو مهموس بالزاي ليوافق الجهر الذي في الطاء؟

إنَّ أشهر توجيهات الجهر الذي في الطاء قدّمه د. كمال محمد بشر، وهو توجيه قائم على ثلاثة احتمالات يمكن اختصارها بالاتي:

١. الاحتمال الاول: الخطأ في تقدير هذا الصوت فظنوا أن الطاء مجهورة، لعدم إشارتهم الى المعيار الاساسي في ظاهرتي الجهر والهمس.
٢. الاحتمال الثاني: يمكن نسبته الى التطور الذي حدث في نطق ذلك الصوت، فلعلهم كانوا ينطقون الطاء في القديم بما يشبه الضاد الحالية المجهورة.
٣. الاحتمال الثالث: لعلهم كانوا يصفون صوتاً يشبه الطاء الذي نسميه في بعض لهجات الصعيد، وفي نطق بعض السودانيين الآن وهو صوت (طا) مشربة بالتهميز.[٣٥]

ولا انزع الى الاحتمال الاول والثالث، أما الاول فلا اجد لهذا التسويغ – رمي الاوائل بالخطأ – مشروعية للتوجيه، اما الثالث فهو لغموض هذا الصوت، وعدم وضوحه، وكأنه صوت انتقالي بين الطاء الحالية والهمزة حتى انه نفسه قال عنه: ((وهذا الصوت حينئذٍ من الصعب وصفه بالجهر او الهمس...))[٣٦]، ويشول الاحتمال الثاني.

وأتكأ د. غانم قدوري الحمد على ما ذكره د. كمال بشر، فقال: ((ويترجح عندي من هذا العرض ومما تقدمه عند الحديث عن الضاد ان الطاء العربية القديمة كانت مجهورة، وانها فقدت صفة الجهر في وقت ما، فآلت الى الطاء المهموسة التي تنطق اليوم، ولكن الطاء القديمة أبت ان تدخل في اعداد الاصوات المنقرضة فأخذت مكان الضاد العربية القديمة...))[٣٧].

ونخلص من هذا انه لا يمكن النزوع الى الصفة – الجهر– بعدَّها سبباً لهذا الابدال، لما فيها من اختلاف، والحق ان مسألة كراهة الخروج من الحرف المستفل– انحدار– الى حرف مستعلٍ – تصعد– كانت حاضرة عند سيبويه إذ قال في قلب السين اذا كان بعدها قاف نحو: (صُقْتُ) و (صَبَقْتُ): ((تقلبها القاف اذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقْتُ و صَبَقْتُ، وذلك أنها من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف الى الفم، وتصعَّدت الى ما فوقها من الحنك الاعلى... فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ، وهي الصاد، لان الصاد تصعَّد الى الحنك الاعلى للإطباق...))[٣٨]، وقال أيضاً: ((... وقالوا: صاطع، لأنها في التصعَّد مثل القاف، وهي اولى بذا من القاف، لقرب المخرجين من الاطباق)).[٣٩]

وامتدت هذه الكراهة الى منع امالة الالف في نحو: طائف، وضامن: ((والعلة في ذلك أن الحرف المستعلي ينحى به الى اعلى الفم والامالة تحرف الحرف الى مخرج الياء وهي من أسفل الفم والصعود بعد التسفل شاق...)).[٤٠]

تظهر كراهة التصعد بعد التسفل هاجساً معرفياً بأن هذه العلة تمثل جزءاً مما استعان به الفكر اللغوي في تحقيق المقبولية والمشروعية في تفسير بعض الظواهر اللغوية تمهيداً لإقامة قاعدة تتسم بالتحقيق الفسيح (العقلنة).

وثمة توجيه لا يخرج عن اختلاف معيار الجهر بين سيبويه والمحدثين[٤١]، وما يلحظ في الدراسة الصوتية الحديثة اتفاقها على التغيير الصوتي في الطاء حتى قيل((... حدوث تغير صوتي في كل من القاف والطاء، وتشير الادلة الى ان ذلك اكثر احتمالاً في حالة الطاء منه في حالة القاف...)).[٤٢]

وهذا يدفعنا الى عدم الركون الى الصفة في عدها سبباً لهذا الابدال، والحق ان مسألة لا تخرج عن اداء إعتادته ألسنة القوم .

الثالثة : عدم جواز الضمّ والاشمام فيما كان قبله مكسوراً

أجاز النحويون ثلاثة وجوه في (انْفَعَل) و (افْتَعَل) مما كان معتل العين في حالة بنائه للمجهول، ويمكن تقسيمها بحسب علة التحول إلى:-

١. الوجه الاول: التحوّل بسبب الكسرة وهو مختص بالأجوف الواوي: قال سيبويه: ((وإذا قلت أُفْتُعِل و أُنْفُعِل قلت : (أُخْتيروا وأُنْقِيدَ، فتعتل من افْتعِل فتحول الكسرة على التاء كما قلت ذلك في قيلَ، فتجرى تيرَ وقيد مجرى قِيل وبِيع في كل شيء).[٤٣]

وقوله: ((... فتجري تير وقيد مجرى قيل...)) ليس بالمرضي، لان الثلاثي من اخْتَيِرَ هو: خَيَرَ، وليس (تَيَرَ)، ولو كانت فاؤه تاء لقيل فيه (اتْتَير) وهذا ما عبّر عنه بـ(الكسر الخالص): ((... فتقول: أُنْقِيْدَ بالكسر...))[٤٤]، ((... ويجوز الكسر الخالص بالياء)).[٤٥]

لا شك أن تحقق المصداق يتمثل في: أُنْقُوِد، ولله در الجندي في قوله: ((والعلة: أن المعتل في الاصل مكسور ما قبله مضموم يسكن المعتل لاستثقال الحركة عليه، وتنقل الى ما قبله الكسرة، ويقلب المعتل ياءً ان كان واواً على طريقة القلب في ميقات...))[٤٦]، فالأصل أُنْقُوِد ــ أُنْقِوْد ــ أُنْقِيد.

يحسن بناء الاحتفاء بهذا النصّ من جهة كراهة التتابع (ـُ ـِ) الذي وجّه بتوجيهين هما:

الاول: مؤونة مخرجيهما: ذهب الفراء الى ثقل هذا التتابع بقوله: ((... فإنما يستثقل الضمّ والكسر لان لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضّم الرفعة بهما فيثقل الضّمة ويمال أحد الشدقين الى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً...)).[٤٧]

الاخر: التسويغ بأمورٍ أخرى: قال اليزدي: ((كرهوا الاتيان من الضم الى الكسر، ومن الكسر الى الضم، لما فيه من الاستثقال البين، وهو تحريك العضلتين في الضمّ، وتحريك الواحدة في الكسر)).[٤٨]

وهذه التسويغات على لطافتها وسعة إدراك من قال بها، إلا أن ربط الثقل بحركة الشفتين لا يكفي وحده لتسويغ هذه الكراهة.[٤٩]

غير ان ما مرّ على وجاهته يشجعنا على القول إن تحقق الثقل كان في التتابع (وِ) نفسه، قال الرضي: ((وانما جاء القلب في المكسورة ايضاً – أي الواو – لان الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فأستثقل ذلك))[٥٠].أرادَ أنَّ (وِ) لا يعد ان يكون صامتاً ضعيفاً بسبب طبيعة تخلقه، ومحركاً بحركة مخالفة له.

فإذا نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد اسقاط حركته، خضعت لعلة التحول: ((اعلم ان الواو اذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة، فلابدّ من قلبها ياءً...)).[٥١]

يضمر هذا النص ان حرف اللين ضعف بسكونه، فجذبه الصائت القصير إلى التحول إلى صامت من جنسه: ((... والواو والياء يتقويان بالحركة، فلا يقدر كسرة ما قبل أحدهما وضمّ ما قبل الآخر على قلبها....))[٥٢]، نحو:

مِوْزان ــ مِيْزان

مُيْقن ــ مُوْقِن

وعلى هذا يمكن تفسير التحول في: أُنْقِيْدَ.

٢. الوجه الثاني: التحول بسبب الضمة:

لا ريب انَّه مختصُ بالأجوف اليائي، وهو ما عبر عنه بالكسر الخالص.

قال المازني: ((.... ومن ابدل الياءَ واواً قال هنا: أُخْتُوْرَ و أُنْقُوْدَ ولم يؤخذ هذا إلا عن

العرب))[٥٣]، ثمَّة قراءتان لهذا النصَّ عند ابن جني هما:

الاولى: وضع الواو مكان الياء ليس على سبيل الابدال، وعدم مراعاة الاصل، بل على انها لغة، قال: ((وقوله: ومن ابدل الياءَ واواً معناه: من كان من لغته ان يقول (خَوِفَ و قَوِل) فيجعل مكان الياء في (قِيل، و خِيف) فإنه يقول هنا: (أُخْتُور) لان من قال (قُولَ، وخُوفَ) فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءً ثمّ قلبها واواً، لانهما عنده من (القول، والخوف) ولا تقل إنه قلب الياء في (قيل ، وخيف) واواً، لأنه لو كان ممن يقول (قِيلَ، و خِيفَ) لما قال (قُولَ، وخُوفَ) لان هذه لغات لقوم شتى)).[٥٤]

لا يعدو ما ورد في كلام ابن جني أن يكون وصفاً لأداء قومٍ وجد أنهم يضعون الواو محل الياء، وأن الأصل عنده بالواو لا بالياء، فلا أبدال قد تحقق وفق هذه الرؤية، أو بعبارة أخرى أنها جاءت على الأصل.

الاخرى: هذه القراءة عنيت بمقام آخر مداره إبدال الياء واواً، قال: ((او يكون أراد: من قال: (بُوْع) فأبدل الياء واواً، فأنه يقول (أُخْتُورَ، و أُنْقُودَ)...))[٥٥].وخلص إلى عمومية القراءة الاولى قال: ((... والمذهب الاول أعمُّ، لأنه يدخل فيه (قِيلَ وبِيْعَ جميعاً)).[٥٦]

وقوله هذا لا يمكن الركون اليه، لأنه (قِيْلَ) ، و(خِيْف) يمكن ان تحمل على الإعلال بالقلب، وهاكم ما قاله ابن يعيش: ((اذا بنيت فُعِلَ مما اعتلت عينه كسرت الفاء لتحويلك حركة العين اليها.... وذلك قولك : خِيْفَ وبِيْعَ، والأصل خُوِفَ وبُيِعَ... فأرادوا أن يُعلّوا العين كما اعلوها في خاف وباع، فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء بعد اسكانها لاستحالة اجتماع الحركتين فيها، فأنقلبت العين في ذوات الواو ياءً، نحو خِيفَ وقِيلَ لسكون العين وانكسار الفاء قبلها، وبقي ما كان من الياء بحاله ياءً، فصار كله خِيْفَ وبِيْعَ وقِيْلَ هذه اللغة الجديدة)).[٥٧]

إن الثقل المتحقق في (أُخْتُيِرَ) يرجع الى التتابع (وِ) وقال الطيب البكوش: (... ان اغلب حالات الإعلال، يكون فيها التماثل في المركبات الحركية اثقل من التباعد، وهو أمر طبيعي، لان التماثل يحتم التزام الموضع عند النطق، واللغة تنزع عند ذلك الى الادغام اقتصاداً في المجهود النطقي بينما يمثل التباعد ضرباً من التباين والتنويع النطقي)).[٥٨]

ارادَ ان النطق بالتتابع (يِ) يستدعي ارتفاع مقدمة اللسان نحو الحنك للنطق بالياء، ثم ترجع إلى الموضع نفسه للنطق بالكسرة، وهذا يشبه ما يحصل بالإدغام للتخلص من الحرفين المتماثلين.

وهذا يفسر التحول الى الواو في: أُخْتُيِرَ ــ أُخْتُوْرَ، لان التماثل أثقل من التنافر، ولأن التنويع في الصوائت هو الميز الذي يحسب للتنافر[٥٩]: ((... ولما كانت الواو من جنس الضمة، والياء من جنس الكسرة، فأن الفتحة تبقى أنسب اليهما من الحركتين الاخريين...)).[٦٠]

يبدو ان حيناً من الدهر قد مّر على توصيف التحول في (أُنْقُوِدَ) و (أُخْتُيِرَ) من دون الوقوف على الفارق في الاجراء إذ في (أُنْقُوِدَ) يكون بإسقاط حركة فاء الصيغة (القاف)، ثم تنقل حركة العين (الواو) اليها فتكون : أُنْقُوْدَ، ثم تقلب الواو ياءً فتكون: أُنْقِيْدَ، وليس هذا الاجراء نفسه في (أُخْتُيِرَ) إذْ ليس فيها إلا إسقاط حركة التاء من الصيغة ثم تقلب الياء واواً فتكون: أُخْتُوْر، وهذا الامر يعود إلى طبيعة ما تشكل فيه كل صيغة من صوامت وصوائت.

وثمة ملحظ آخر وهو أن الخفة قد روعيت على حساب الصيغة إذ لم تكن (أُنْقِيْدَ) في صورتها الاخيرة على (أُنْفُعِلَ) وكذلك (أُخْتُوْرَ) على (أُفْتُعِلَ).

يزين ما مرّ القول إنّ ثمة فهمين لهذا التحول هما:

١. النظر الى الحركة على أنها ذيل وتابع، فهي الوسيلة التي يمكن توظيفها في الوصول إلى الصورة النهائية لبنية التي تتساوق مع التفسير[٦١]، ومصداقه (أُنْقِيْدَ).

٢. ان الحركة التي استثقلت على حرف العلة فحذفت لم تنقل الى ما قبلها، قال ابن الحاجب: ((... فاستثقلت الكسرة على الواو والياء فقلبت الى ما قبلها... [٦٢])) ومصداقه (أُخْتُوْرَ) ، غير أنَّ القول بالقلب بغض النظر منه.

قد يسوغ ما ذُكر ان نفصل بين الكراهة الناجمة عن ضعف نصف الصوت (وِ) إذ صيّرت طبيعة تخلّقه ما بين الصوائت والصوامت، فيكون التخلص منه بإسقاط – الجزء الاول من المزدوج الصاعد– هكذا أُنْقُوِدَ: عـُ ن / قـُ / وِـ /د ـَ .

عـُ ن / قـُ / ِـ /د ـَ .

تعويض ما بقى من المزدوج بإطالة زمن النطق به: عـُ ن / قـُ /ي ِـ /د ـَ.

والحال يختلف مع (أُخْتُيِرَ)، إذ انّ الصامت اذا حُرك بحركة من جنسه ازدادَ ضعفاً كما في (يِ) وكانت الكراهة أبلغ وأشدّ، لإلتزام اللسان الموضع نفسه ، فكان الاجراء بحذف المزدوج برمته، ويعوض عنه إطالة زمن النطق بالضمة التي قبله هكذا:

أُخْتُيِرَ : عـُ خ / تـُ/ ي ِـ/ر ـَ .

عـُـ خ / تـُ/ رـَـ .

أُخْتُوْرَ : عـُـ خ / تـُ/ رـَـ .

٣. الاشمام:- وهو الوجه الثالث، وسببه الضم، قال ابن يعيش: ((ومثله انْقِيْدَ و أُخْتِيرَ بمنزلة قِيل وبِيعَ، ويجوز فيه الاوجه الثلاثة، فتقول: أُنْقِيْدَ بالكسر، و أُنْقيْدَ بالإشمام، و أُنْقُودَ بإخلاص واواً، وكذلك تقول: أُخْتِيْرَ، و أُخْتيْرَ بالإشمام، وأُخْتُوْرَ بالإخلاص)).[٦٣]

أما عدم الجواز فمصداقه ما كان قبل حرف العلة متأصلاً بالسكون نحو: أُقْوِم، و أُسْتُقْوِم، فلا يجوز فيه الإ إخلاص الكسر، وهذا يعني ان المستبعد صورتان هما: الضم ، والاشمام، قال ابن يعيش: ((واما أُقِيْمَ و اسْتُقِمَ ونحوهما فأنه ليس فيما قبل الياء منه الا الكسر الخالص، لأن الاصل في القاف السكون، فانقلبت اليه الكسرة، ولم يكون لها اصل في الحركة، فيحافظ عليها بالإشمام والاخلاص، فأعرفهُ)).[٦٤]

وصرح ابن الحاجب بانتفاء الوجهين: الضم والاشمام لانتفاء العلة الموجبة لهما- ضم ما قبل حرف العلة- قال: ((... لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي هو أصل فيما قبل الياءات المذكورة – يعني اقيم واستقيم- ألا ترى أن أصل قولك (أقيم واستقيم) أَقْوم وأسْتَقْوِم فنقلت حركة الواو الى القاف فسكنت وانقلبت ياءً فلا وجه للضم بالقاف، ولا الاشمام، لأن اصلهما السكون، والضم والاشمام في قِيلَ وبِيعَ إنما كان من أجل أن أصلها الضم فثبت ان علة ذلك منتفية في باب أُقِيْمَ واسْتُقيم)) .[٦٥]

وصرح الرضي بعدم جواز الضم والاشمام في (أَقْوِم و اسْتَقْوِم) قال ((... وأما أُقِيْمَ واسْتُقيم واصلهما أَقْوِم و اسْتَقْوِم فليس ما قبل حرف العلة مضموماً، فلا يجوز الا الكسر الصريح)).[٦٦]

وبمثل هذا قال اليزدي: ((وهذا لا يجوز في باب أُقِيْمَ واسْتُقيم، لان الفاء فيه ساكنة في الاصل، لا مضمومة، فلم يوازن: قُولَ ، وبُيعَ، فلا يجوز فيه الا الكسر الصريح)).[٦٧]

اراد ان التتابع (ـُ ـِ) المتحقق في (تُبِرَ) من أُخْتُبِرَ) ونظائرها غير متحققة في (أَقْوِم) و (اسْتَقْوِم) لان الفاء ساكنة في الأصل وليست مضمومة.

ان ما كشفته هذه النصوص يغري بنا القول في التحويلين الضم الخالص، والاشمام يمكن نسبته الى الاتباع القائم على محاكاة حركة فاء الكلمة طلباً للتخفيف.

اما في (أَقْوِم و اسْتَقْوِم) فأن سبب التحول كان الحركة العارضة المنقولة الى فاء البنية، ولا يبتعد هذا التحول عن الاتباع للحركة القصيرة، فتعين فيهما لغة واحدة هي: أُقِيْمَ واسْتُقيم.[٦٨]

وقال الغسائي (١١٣٤هـ) ((... لسكون ما قبلهما في الاصل ففيهما الكسرة لا غير)).([٦٩])

والحق ان الكراهة تكمن في تكون المزدوج الصاعد (و ـِ) وعلى قول الاوائل في التتابع (ـِ و)، فنحن امام صورتين في التتابع كلاهما يشكل كراهة، ولكن أيهما أثقل؟

لامس السيرافي حقيقة التفريق بين التتابعين (و ـِ) و (ـِ و) إذ قال: ((... بين ان تدخل الكسرة على الواو نفسها وبين ان تدخل على ما قبلها فرق وذلك ان الكسرة اذا ما دخلت على ما قبل الواو ثم اتت الواو فقد نطقت بالكسرة وهي من حيز الياء ثم اتت الواو وهي بعيدة من حيز الياء بل هي نقيضتها فكرهوا ان ينطقوا بشيئين متتابعين فقلبوا الواو ياًء لمشاكلة ما قبلها، اذ لا حاجز بينهما وأما الواو المكسورة في نفسها فإنما ينطق بها اولاً قبل كسرتها ثم تصير الكسرة فيها في التقدير كالعرض فلم يغيرها ما ورد عليها بعد النطق بها)).([٧٠])

علينا ان نميّز بين تحول نجم عن ثقل الحركة على حرف العلة وغيره ولتخفيف هذا الثقل نقلت الحركة الى الحرف الصحيح الساكن الذي قبله، وهذا أفضى الى تتابع نجم عنه ثقل آخر أشد منه وهو (ـِ و) في أقْوم ، وأُسْتقوم فهو ان صح التعبير الانتقال من ثقيل الى اثقل منه.

ويبدو ان العلة الغائية لنقل الحركة هي قلب الواو ياءً ليخفف الثقل المتحقق في (ـِ و).

لا يؤيد الدرس الصوتي الحديث التوجيه القائم على النقل والقلب ويمكن تقسيمه على الاتي:

١. الهرب من ثنائية الحركة إلى الحركة الطويلة، ويمثل هذه الرؤية د. عبد الصبور شاهين إذ امتدَّ نظره إلى نصف المصوت على انه مصوت، قال: ((والسبب ان اللغة تكره تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة او كسرة أو ضمة طويلة ....)).([٧١])

والاجراء عنه لا يخرج عن سقوط الواو، وإطالة الحركة[٧٢]) وهكذا:

أُقْوِمَ : عـَ ق / ـُـِ / م ـَ .

عـَ ق / ـِ / م ـَ .

أُقِيْمَ : عـُ ق / ـِ / م ـَ .

٢. توافر المزدوج (و ـِ) قال د. جواد كاظم عناد ((بيد ان قراءة أخرى للتحولات في هذه الصورة تكشف عن ان الذي حدث فيها لم يكن قلباً ولا نقلاً للحركة بل هو سقوط لاحد جزئي المزدوج، ونقل الصامت...)).([٧٣])

ويمكن توضيحه بالاتي:

الاصل: أَقْوِمَ: عـ ـَ ق / وِ / م ـَ .

عـ ـَ / ق ـِ / م ـَ .

عوضّ عن الجزء الساقط من المزدوج بإطالة زمن النطق بقمة المقطع الثاني.

عـ ـَ / ق ـِ / م ـَ .

الرابعة : عدم جواز القلب والادغام في (فُعّل):

لم يحفل التحول في الواو المشددة الواقعة عيناً لصيغة الجمع (فُعَّل) بتوجيه واحد في المدونة الصرفية، والتي قيس عليها: حُوَّل.

ويمكن تقسيم هذه التوجيهات على الاتي:

١. إن التصحيح هو الأصل:

قال المازني: ((وتقلب الواو ياءً في فُعَّل اذا كان جمعاً قالوا: صائم وصُيَّم، وقائل وقُيَّل ونائم ونُيَّم... وإثبات الواو في هذا أجود، وهو الأصل...))[٧٤]

وتفاوت التصحيح والتحول قوة وضعفاً عند المبرد قال: ((اعلم ان ما كان من هذا من ذوات الواو فأنَّ الاجود فيه ان تصح الواو وتظهر، وذلك قولك على قَوْل من قال في جمع شاهد: شُهَّد في صائم: صُوَّم، وقائل قُوَّل، وكذلك جمع هذا الباب وقد يجوز ان تقلب الواو ياءً وليس بوجه....)).[٧٥]

افاد ابن جني في حيازة المكتسب المعرفي في وصفه التصحيح بانه الاصل من المازني إذ قال: ((... اعلم أن أصل هذا الجمع الأَ يعتلَّ، لأنه ليس فيه ما يوجب القلب...)).[٧٦]

لا جرم ان ما دفع المبرد الى القول عن التحول الذي اصاب الواو: ((... وليس بوجهٍ...)) إدراكه أن الأصل فيها التصحيح.

٢. ان قلب الواو واجب: قال السيرافي: ((... وانما قلبت الواو في صُيَّم تشبهاً بعتيَّ وعصيَّ وذلك أن عتيَّ وعصيَّ يجب القلب فيها وفيما جرى مجراهما، الاصل فيهما: عتوّ وعصوّ ووقعت طرفاً في جمع فقلبت ياء استثقالاً لواو مشددة طرفاً في جمع. ان كان الجمع اثقل من الواحد وصوّم وقُوّل قد قربت واوهما من الطرف فشبهت بواو عتوّ إذ كانت مشددة مثلها...)).[٧٧]

لا مشاحة ان الكراهة تمثلت في الواو المشددة القريبة من الطرف في : صُوّم، وقُوّل، إذ هي عين البنية، فحملت على ما كانت طرفاً: عتوّ، لان الشيء اذا جاور الشيء دخل في الكثير من احكامه.[٧٨]

٣. قلب الواو ياءً بابه الجواز: قال ابن الحاجب ((... وليس الاعلال في صُيّم وقُيّم بواجب على ما هو في خَيَائِر وبوائع ولكنه جائز...)).[٧٩]

٤. ووصف هذا التحول بالشذوذ: قال ابن الحاجب: ((... وصُيّم وقُيّم شاذ...))[٨٠]، وقال الرضي: ((... وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ قلب واو نحو: صُوَّم ياء هذا القلب...))[٨١]، وقال اليزدي: ((او كذا ذكر بعض ما القياس فيه عدم القلب والادغام، وقد قلبوا وادغموا، وهو قولهم: صُيّم وقُيّم، إذ القياس: صُوّم وقُوّم، إذ هو فُعّل جمع صائم وقائم، ولا اجتماع فيه للواو والياء، فأجاب – أي المصنف- بأنه شاذ...)).[٨٢]

فرّق زكريا الانصاري في الشذوذ المتحقق في: صُوّم و ونظائرها في قاعدتين صرفيتين في وصف هذا التحول قال: ((... وظاهر ان شذوذ هذا بالنظر الى قاعدة ان الواو اذا كانت عيناً لفُعّل جمعاً صحيح اللام تقلب ياءً، وان كان الاكثر فيها التصحيح))[٨٣].ثمة ما يسوغ قوله : (وظاهر ان شذوذ هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقاً) ان هذه القاعدة في وصف هذا التحول قد فقدت مقتضى التحول، قال اليزدي عن التحول في صيغة (فُعّل): ((.... إذ القياس: صُوَّم وقُوَّم، إذ هو فُعَّل جمع صائم وقائم، ولا اجتماع فيه للواو والياء، فأجابه بانه شاذ))[٨٤]، وقال النظام: ((... (فشاذ) ايضاً، وجود الاعلال في كل منهما مع عدم المقتضى إذ الاصل : صُوَّم وقُوَّم...)) .[٨٥]

لا شك ان هناك فارقاً بين (فُعَّل و فُعُوْل) من الأجوف الواوي، ففي الاولى تكون بواويين (صُوْوَم) وفي الاخرى تكون بعد قلب الواو المتطرفة ياءً، بواو وياء هكذا: صُوْيَم، وتطبق بحقه قاعدة: اذا اجتمعت الواو والياء في كلمة والسابقة منهما ساكن متأصل ذاتياً في السكون، قلبت الواو ياءً.

وقد عبر السيد علي الشملاوي عن هذا الفارق بقوله: ((أي تطبيق الاعلال مع عدم المقتضي، وذلك أن أصله: صُوّم وقُوّم- بواوين لا واو وياء حتى يأتي قانون الاعتلال فلهذا كان شاذاً...)).[٨٦]

وهذا الكلام على وجهاته فيه نظر إذ إنّ اجتماع الواو والياء متحقق وفق التصور الاتي: الاصل: صُوْوَم، قلبت الواو الثانية ياءً لقربها من الطرف، فصارت صُوْيَم، فالواو الثانية جاورت الطرف وهذا ما يفسر لنا حملها على عتيّ: ((... وجاورت الواو الطرف فقلبوا الواو ياءً كما قلبوها في عُصِيّ وعُتِيّ...))[٨٧]، وهذا نفسه يسجل على زكريا الانصاري لقوله: ((... ان شذوذ هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة...)).

ولربما يكون من أظهر تجليات هذه المشاكلة – ثنائية التحول وعدمه- ان النحويين جمعوا

بينهما، قال ابن يعيش: ((ومن ذلك قولهم: صُيّم وقُيّم في جمع صائم وقائم، وفي هذا الجمع وجهان اجودهما: صُوّم وقُوّم بأثبات الواو على الاصل، والوجه الاخر: صُيّم وقُيّم بقلب والواو والياء...)).[٨٨]

وقال الرضي: ((ويجوز في عين (فُعّل) جمعاً من الاجوف الواوي نحو: صُوّم وقُوّل قلبها ياءً نحو: صُيّم وقُيّل، والتصحيح أولى، وإنما جاز لكونه جمعاً، ولقرب الواو من الطرف)).[٨٩]

وهذا ما يدفع قول السيرافي بالوجوب، وقول ابن الحاجب بالشذوذ، اذ لم تمتد رؤيتهما عن قراءة بنيوية، بقدر ما كانت مجترحاً معيارياً.

بقى شيء آخر وهو عدم جواز التحول في حُوَّل – حُيَّل ومظنة عدم التحول فيه لكونه مفرداً، قال الرضي: ((ولا يجوز في حُوَّل – حُيَّل لكونه مفرد...)).[٩٠]

ويبدو ان الذي دعا الرضي الى هذا القول هو خلق الفارق الحاد بين الجمع والمفرد، ولكن هذه المفارقة قد لا تشفع أحياناً، لأنه حتى في الجمع وصف عدم التحول –إثبات الواو– بأنه الاصل، وأنه الاكثر، وقد نجد العكس بوصفهم التحول بانه شاذ، وانه ليس بوجه.

ان ما تقدم من مشكلات أحسب أنها ترجع إلى صياغة القاعدة الصرفية نفسها، ولا ضير من اجتراح توصيفٍ آخر يتسق مع ما مرّ وهو: إذا كانت الواو عيناً لصيغة (فُعَّل) صحيح اللام وصُحّت العين سواء اكانت جمعاً او مفرداً – لأنه الاصل– يجوز قلبها ياءً في الجمع وهذا يطيح بما ورد من ومقولة بوجوب التحول في الجمع – صُيّم–، زيادة على انه شاذ: ((ان الاعلال في فُعّل الجمع ليس واجباً بل ليس من المستحسن، قال المبرد: وقد يجوز ان تقلب الواو ياءً وليس بالوجه...)).[٩١]

إن التشكيل الصوتي للجمع بحسب الاصل (صُوّم) لا يشكل ثقلاً في نفسه، لان صوت المدّ واللين (ـُـ) مهدّ للنطق بالواو – نصف صامت– هكذا: ص ـُـ / و ـَـ / م ـُـ ن . في حالة الوصل.

وهذا التشكيل هو نفسه للمفرد (حُوَّل): ح ـُـ / و ـَـ / ل ـُـ ن في حالة الوصل.

فلا مناص من تسويغ الا ان يقال : إن الجمع أثقل من المفرد، لخلق الفارق، وهذا ليس بالمرضي، لان الناطق بالتشكيل المقطعي لا يلحظ الفرق بين الصيغتين – المفرد والجمع– بقدر ما يلحظ التشكيل المقطعي المتحقق.

دار د. عبد الصبور شاهين في فلك الأوائل في تحصيل سبب التحول فقد ارجعه الى الصيغة: ((خضوع الواو لحكم الصيغة...))[٩٢]، ويظهر ان حكم الصيغة هذا غير مبرم الحكم لقوله: ((ان تكون –الواو– عيناً لفُعَّل، جمعاً

صحيح اللام، مثل صُيّم و نُيّم، والاكثر في هذا التصحيح...))[٩٣]، فكيف يتساوق حكم الصيغة بالتحول مع الاكثر في التصحيح؟

ويمكن القول إنه لا حكم للصيغة في هذا التحول وما يعضد هذا قول د. عبد الصبور نفسه : (... اما القواعد الخمسة الباقية – ومنها فُعَّل- ... الى جانب ان الياء من خصائص النطق الحضري، كما أن الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوده البدو من إيثار الواو والضمة)).[٩٤]

لا يعدو ما ورد في هذا النصّ ان يكون التحول والتصحيح وصفاً لأداء قوم لا علاقة له بالجواز والمنع، أو بالضعف والقوة.

وعبّر د. عبد القادر عبد الجليل عن هذا التحول بقوله: ((... وتعلل تحولات هذه الوحدات بنفس منهج النظرية الصرفية العربية، الذي يؤكد على تحرك هذه الاصوات اللينة، أو وقوعها بعد، أو قبل الاصوات الصائته القصيرة، وهذا مما لا تميل اليه النظرية الصرفية الحديثة، التي تؤكد على ان حالات التبادل الموقعي، او التغير، إنما هو بفعل عوامل صوتية تشترك فيها صفات الأصوات، ومخارجها وتنوعاتها حسب كيفية الممر الصوتي)).[٩٥]

وأحسب أنه لم يخرج عن دائرة خفة الياء وثقل الواو.

الخاتمة

خلص البحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

١. لا جرم أن القول بزيادة حرفين متحركين في الاصل المفترض في (انفعل)، الأولى فيه أن الزيادة كانت بحرفين الاول متحرك والاخر ساكن تحقيقاً للتعادل في البنية بلحاظ ألف الوصل المتحركة.
٢. لا يمكن الركون الى علة كثرة الاستعمال كموجه لحذف الهمزة، لان ما نقل عن أهل التحقيق وصف بـ(يوثق بلغتهم).
٣. تكشف كراهة التصعد بعد التسفل هاجساً معرفياً هو أن هذه العلة تمثل جزءاً مما استعان به الفكر اللغوي في تحقيق المقبولية في تفسير بعض الظواهر اللغوية.
٤. قد تراعى الخفة احياناً على البناء الصيغي نفسه، وهذا يكشف مزية الخفة على غيرها، كما في نحو (أُنْقيد) فهي ليست على (انْفُعِل). وكذلك الامر في (أُخْتُور).
٥. يمكن نسبة التحول الى الضم الخالص والإشمام الى الاتباع لحركة فاء الكلمة

طلباً للخفة في مصاديق: (انْقُود) و (اخْتُور).

٦. احياناً تكون القاعدة النظامية الصرفية مظنة لمشكلٍ صرفي تحتاج الى إعادة صياغة كما مرّ في التحول في عين (فعّل) نحو: صُيّم و قُيّم.

الهوامش

[١]) الاصول: ١٢٦/٣.

[٢]) ينظر: شرح الملوكي: ٢٣١.

[٣]) نفسه: ٢٤٦.

[٤]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢١٥/٢.

[٥]) الممتع: ١٦٦/١

[٦]) نفسه: ١٧٠/١.

[٧]) ينظر: تصريف الاسماء والافعال (د. فخر الدين): ٩٨- ٩٩.

[٨]) مراح الارواح في الصرف: ٣٦-٣٧.

[٩]) نفسه: ٤٦-٤٧.

[١٠]) شرح تصريف العزي (علي القاري): ٣٠، وينظر: اوزان الفعل ومعانيها: ١٥٧- ١٥٨.

[١١]) المفراح في شرح مراح الارواح: ٤٦-٤٩.

[١٢]) شرح المفصل (ابن يعيش) ٣٠١/٩ .

[١٣]) ينظر: مدخل الى دراسة الصرف العربي: ٥٢.

[١٤]) شرح الملوكي في التصريف: ٢٥١.

[١٥]) كتاب سيبويه: ٢٠٢/٤

[١٦]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٤١/٣ .

[١٧]) شرح شافية بن الحاجب (اليزدي): ٤٢٦/٢.

[١٨]) كتاب سيبويه: ٥٤٦/٣.

[١٩]) شرح شافيه ابن الحاجب (الجاربردي): ١٨٨/٢.

[٢٠]) المفصل:٤٩٣ .

[٢١]) شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٢٣١/٣.

[٢٢]) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٤٥- ١٤٦، والمدخل الى علم اصوات العربية: ٨٣- ٨٥، وعلم الاصوات واصوات اللغة العربية: ٥٠-٥٨.

[٢٣]) المقتضب: ٣٦٠/١-٣٦١.

[٢٤]) كتاب سيبويه: ٤٧٩/٤-٤٨٠.

[٢٥]) ينظر: الاصوات اللغوية: ٧٦، وعلم اللغة العام (الاصوات): ١٥٥.

[٢٦]) الحجة: ٥٢/١، وينظر: الكشف: ٣٤/١-٣٥.

[٢٧]) الحجة: ٥٣/١- ٥٤.

[٢٨]) الايضاح في شرح المفصل: ٤١٥/٢.

[٢٩]) ينظر: شرح التصريح: ٢/٧٢٤.

[٣٠]) ينظر: السبعة: ١٠٥- ١٠٦، والحجة: ١/٥١، والمحرر الوجيز: ١/٧٤.

[٣١]) ينظر: السبعة: ١٠٦.

[٣٢]) الحجة: ١/٥٣-٥٤.

[٣٣]) كشف المشكلات: ١/٨

[٣٤]) كتاب سيبويه: ٤/٤٣٤

[٣٥]) ينظر: علم اللغة العام (الاصوات): ١٣٠-١٣٢، وعلم الاصوات: ٢٥١-٢٥٣.

[٣٦]) علم اللغة العام : ١٣٢ .

[٣٧]) المدخل الى علم اصوات العربية: ٢٩٥.

[٣٨]) كتاب سيبويه: ٤/٤٧٩-٤٨٠.

[٣٩]) نفسه: ٤/٤٨٠.

[٤٠]) اللباب في علل البناء والاعراب: ٢/٤٥٤.

[٤١]) ينظر : شرح صوتيات سيبويه: ١٠٧.

[٤٢]) نفسه: ١٠٩.

[٤٣]) كتاب سيبويه: ٤/٣٤٧

[٤٤]) شرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/١٤٨.

[٤٥]) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢/٨٨٩ .

[٤٦]) الاقليد: ٤/٢٠٧٢

[٤٧]) معاني القرآن (الفراء): ٢/١٣.

[٤٨]) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١/١٦٨.

[٤٩]) ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ٣٥.

[٥٠]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٧٨-٧٩.

[٥١]) شرح شافيه ابن الحاجب (الرضي) : ٣/٨٣.

[٥٢]) نفسه : ٣/١٣٨

[٥٣]) المنصف: ١/٢٩٤.

[٥٤]) نفسه: ١/٢٩٤-٢٩٥

[٥٥]) نفسه: ١/٢٩٥.

[٥٦]) نفسه: ١/٢٩٥.

[٥٧]) شرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/١٤٧

[٥٨]) التصريف العربي: ١٨٨-١٨٩

[٥٩]) نفسه: ٥٩.

[٦٠]) نفسه: ٥٩

[٦١]) ينظر: المزدوج: ١٢٠

[٦٢]) الايضاح في شرح المفصل : ٢ /٤٢٩ .

[٦٣]) شرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/١٤٨.

[٦٤]) نفسه: ١٠/١٤٨

[٦٥]) الايضاح في شرح المفصل :٢/٣٤١ .

[٦٦]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/١٥٦

[٦٧]) شرح الشافية ابن الحاجب (اليزدي): ٥٠٨/٢

[٦٨]) ينظر: حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية): ٣٢٥/٢.

[٦٩]) القيود الوافية: ٣٨٥.

[٧٠]) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢٢٤/٥

[٧١]) المنهج الصوتي: ١٩٩.

[٧٢]) ينظر : نفسه ١١٤.

[٧٣]) المزدوج: ١١٤.

[٧٤]) المنصف: ١/٢.

[٧٥]) المقتضب: ٢٦٦/١

[٧٦]) المنصف: ١/٢

[٧٧])) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢٦٩/٥.

[٧٨])) ينظر: الخصائص:٣٢٠/١ ، وشرح كتاب سيبويه (الرماني) بتتمة الهسكوري: ١٨٩/٥

[٧٩]) الايضاح في شرح المفصل: ٤٩٩/٢.

[٨٠]) شرح شافية ابن الحاجب(الرضي): ١٣٩/٣، ولم ترد هذه العبارة في الشافية نفسها: ٧٣.

[٨١]) نفسه: ١٧٣/٣.

[٨٢]) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٥٠٠/٢ .

[٨٣]) المناهج الكافية: ٣٠٩/٢.

[٨٤]) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٥٠٠/٢

[٨٥]) شرح شافية ابن الحاجب(النظام) : ٢٩٤.

[٨٦]) نفسه: ٢٩٤، هامش(٥).

[٨٧]) شرح المفصل (ابن يعيش): ١٨٠/١٠

[٨٨]) نفسه : ١٨٠-١٩٧/١٠

[٨٩]) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٧٣/٣

[٩٠]) نفسه : ١٧٣/٣

[٩١]) موانع الاعلال: ٩٣.

[٩٢])) المنهج الصوتي: ١٨٨.

[٩٣]) نفسه : ١٨٨

[٩٤]) نفسه: ١٩٠

[٩٥]) علم الصرف الصوتي: ٤٢٠